

الشيخ المفيد مفسراً

صائب عبد الحميد

الشيخ المفيد(*):



هو محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام، أبو عبد الله الحارثي، العُكْبَرِي، البغدادي، يرفع نسبه إلى قحطان متصلاً، ويعرف أيضاً بابن المعلم. المتولد في الحادي عشر، من ذي القعدة من سنة ٣٣٨ هـ أو ٣٣٦ هـ، بمدينة عُكبرا شمالي بغداد على الضفة الشرقية لنهر دجلة، والمتوفى لليلتين خلتا من شهر رمضان في سنة ٤١٣ هـ.

المقدم في شتى فنون العلم؛ الفقه وأصوله، والقرآن وتفسيره، والحديث وعلومه، واللغة وآدابها، والكلام ومسالكه، والتاريخ وإيامه، حتى عُرف في مصادر ترجمته بأوحد عصره. لم يترك باباً إلا وصنف فيه وأبدع، فعلا صيته، وامتدت شهرته، وتعاضم مجده،

وعرف دائماً بصاحب التصانيف البديعة.

وعلى يديه تخرّج فطاحل الأمة وأشرافها؛ كالشريفين العلمين الرضي والمرتضى، وشيخ الطائفة الطوسي، وأبي الفتح الكراچكي وطبقتهم.

وعاصره من أئمة العلوم: القاضي عبد الجبار، وأبو بكر الباقلاني، وعلي بن عيسى الرّمّاني، وأبو بكر الجعابي، والثعالبي، المفسر، وابن النديم صاحب الفهرست، وطبقتهم.

هذه الدراسة:

هذه الدراسة إطلالة على ثروة قرآنية هائلة، ما زالت هذا الزمن الطويل متناثرة بين صفحات نحو خمسين مصنفاً، يمر عليها الدارسون قطعاً متفرقة تحت عناوين شتى. تلك هي كلمات الشيخ المفيد، في

الذي كان ولا يزال أصحاب التفاسير والدارسون لهم يقرّونه ويفخرون به، من غير أن يلتفتوا إلى حقيقة أن الشيخ المفيد هو المبدع له والسابق فيه.

ثالثاً: إن هذه الدراسة الوجيزة ستدعو كل من كتب حول التفسير عند الإمامية إلى إعادة النظر في ما كتب، بل إلى نقض جميع ما نُسج من أحكام أطلقت جزافاً، وذلك حين يقف هنا على كل ما ينشده عشاق الحقيقة والمتحمسون لنصرة القرآن الكريم، حيث إن الروح العالية التي تهذبت بأداب القرآن، وتعلقت بأهدافه الكبرى تفخر دائماً بكل ما هو حسنٌ وجميل، ما دام القصد من ورائه رضا الله، وخدمة هذا الدين الحنيف.

رابعاً: إنها الدراسة الأولى في هذا الميدان من علوم الشيخ المفيد ولم يسبق إليها أحد ولا تعرض لها.

تقسيم الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على ثلاثة أقسام:
الأول: عرض لمصنّفات الشيخ المفيد القرآنية.

الثاني: بحث لأبْد منه في شيء من علوم القرآن ذات الصلة بالتفسير.

الثالث: دراسة في أهم معالم منهج الشيخ المفيد في تفسير القرآن.

معاني القرآن وتفسيره، التي انتشرت في كتبه بغزارة لم تُعهد عند غيره، من أصحاب التصانيف، حيث طغى النصّ القرآني على احتجاجاته واستنباطاته وشروحه وإيضاحاته، وعلى كل دراساته حتّى أصبح من الممكن أن توضع جميع بحوثه تحت عنوان (في ظلال القرآن الكريم).

وما إن انبعثت بين تلك النصوص، أقارب بين أطرافها، وأوصل بين نهاياتها، حتّى وجدت نفسي ممسكاً بمفاتيح منهج متكامل ومحكم متين في تفسير القرآن الكريم، ناهيك عن الثروة الجمة في تفسير العديد من أي الكتاب المجيد وكشف غوامضها وإيضاح مبهماتِها.

وسوف تتناول هذه الدراسة المقتضبة أهم معالم هذا المنهج في التفسير، قدّمت لها بعرض موجز لجهود الشيخ المفيد في التفسير وعلوم القرآن.

أهمية هذه الدراسة:

تتلخّص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:
أولاً: التعريف بالشيخ المفيد مفسراً إماماً في التفسير مقدّماً فيه كتقدمه في سائر العلوم.

ثانياً: الوقوف على معالم منهجه في التفسير، الذي سنرى أنّه المنهج الأمثل

المصنّفات القرآنيّة للشيخ المفيد

حفظت لنا فهارس الكتب ومعاجم المؤلفين قائمة بأسماء ما ألفه الشيخ المفيد في هذا الميدان^(١)، ويتّضح من عناوينها أنّها استوعبت جلّ علوم القرآن، كما استوعبت التفسير ومعاني القرآن، غير أنّ يد الزمان لم تبق منها شيئاً يذكر سوى هذه العناوين، إلّا ما جاء من لمحة عن أحدها نذكرها في محلّها، وقد قسمنا هذه المصنّفات إلى مجموعتين:

الأولى: في علوم القرآن، وتضمّنت:

١ - البيان في تأليف القرآن: يريد به جمع القرآن.

٢ - جوابات أبي الحسن سبط المعافي ابن زكريّا في إعجاز القرآن.

٣ - الكلام في وجوه إعجاز القرآن.

٤ - الكلام في حدوث القرآن.

٥ - الكلام في دلائل القرآن.

٦ - النصرة في فضائل القرآن.

الثانية: في التفسير، وانتظمت:

١ - تفسير الآيات المُنزلة في أمير المؤمنين عليه السّلام.

أو (إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام من القرآن).

وقد حُفظ من هذا الكتاب حديث واحد

نقله ابن طاووس في كتابه (سعد السعود)^(٢) وقال: أخذته من الكراس العاشر، من القائمة الرابعة. ومنه نفهم أنّه كان كتاباً كبيراً مرتّباً وفق ترتيب منهجيّ خاص.

٢ - البيان عن غلط قُطْرُب في القرآن.

وقُطْرُب: هو محمد بن المستنير، أحد أئمّة النحو، أخذ عن سيّويه، وكتابه (معاني القرآن) كان عليه اعتماد القراء، ولم يُسبق إلى مثله^(٣).

٣ - الردّ على ثعلب في آيات القرآن. وثعلب: هو أحمد بن يحيى الشيباني،

إمام النحو وأعلم الكوفيين فيه، وله في القرآن مصنّفات كثيرة، منها: (معاني القرآن) و(إعراب القرآن).

٤ - الردّ على الجُبائي في التفسير.

والجُبائي: هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، إمام المعتزلة ورأس متكلّمهم، وتفسيره موصوف بأنّه حافل ومطوّل^(٤) وقد ذكره ابن طاووس^(٥)، وقال: هو عندنا في عشرة مجلّدات، في كلّ مجلّد جزوات. ونقل منه عدّة فقرات وردّ عليها.

ومن نظرة واحدة إلى الكتب الثلاثة الأخيرة يمكن للمرء أن يقطع بأنّها من أكبر وأهمّ ما كُتب في التفسير ومعاني القرآن،

كما يقطع بعلو مرتبة مصنفها، وأنه من أئمة هذا العلم المعدودين.

٥ - كتاب في تاويل قوله تعالى: ﴿فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

تلك هي عناوين مصنفاته في التفسير وعلوم القرآن، والتي هي بلا شك من نفائس تراثنا المفقود، وهذا غير ما وزّعه في كتبه التي بلغتنا والتي تألفت من وحيها هذه الدراسة.

مباحث علوم القرآن

لمباحث علوم القرآن أهمية كبرى، فهي علوم مستنبطة في الأصل من القرآن الكريم، ثم هي عائدة إليه في الكشف عن جوانب متعددة من أبعاده وخصائصه، ولها بعد صلة وثيقة في التفسير، كما تعد واحدة من أهم عدد المفسر وهو ينبري لتفسير القرآن الكريم، بل آية واحدة منه.

والذي بين أيدينا من دراسات الشيخ المفيد في علوم القرآن يتناول العديد من المباحث الكبرى، سنقتصر هنا على اثنين منها فقط، ومما له صلة أقرب مع التفسير، تمشياً مع مساحة هذا البحث:

المبحث الأول: إعجاز القرآن

تعد قضية إعجاز القرآن من أهم القضايا والأكثر طروفاً من قبل المفسرين

والباحثين، ولشيخنا المفيد مصنفان أفردهما لهذا الموضوع وتقدم ذكرهما، والذي حملته مصنفاته الأخرى جملتان موجزتان، كل منهما نظرية مستقلة في هذا المبحث.

الأولى: قوله: «إن جهة ذلك - أي الإعجاز في القرآن - هو الصرف من الله تعالى لأهل الفصاحة واللسان عن معارضة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمثله في النظام عند تحديدهم. وجعل انصرافهم عن الإتيان بمثله وإن كان في مقدورهم دليلاً على نبوته صلى الله عليه وآله وسلم. واللفظ من الله تعالى مستمر في الصرف عنه إلى آخر الزمان. وهذا من أوضح برهان في الإعجاز وأعجب بيان»^(١).

وهذه النظرية التي أطلق عليها «الصرفة» لم يكن الشيخ المفيد هو الذي ابتكرها، فهو يصرح في نفس الموضوع، أن هذا القول قول النظام ومذهبه، ثم يقول: وخالف فيه جمهور أهل الاعتزال. ولكن الظاهر أن الشيخ المفيد قد أقره وتبناه.

وقد يرد على هذا الرأي: أنه لا يستقيم مع كون المعجز هو القرآن نفسه، إذ إن المعجز هنا هو الله تعالى بصرفه الفصحاء عن معارضة القرآن وإن كان بمقدورهم ذلك! وهذا ينافي كون القرآن الكريم معجزاً

بنفسه، ولا يصح معه نسبة الإعجاز إلى القرآن^(٧).

ويجاب عليه: أن هذه الصرفة بذاتها هي برهان قاطع على كون القرآن الكريم من الله تعالى، وليس من البشر، وأن الله تعالى ما زال يعجز البشر عن الإتيان بمثله، ولو كان من عند بشر لم يُحط بهذه الحماية المعجزة على الدوام.

وتصلح هذه النظرية جواباً حين يكون التركيز على حقيقة أن المشركين إنما كانوا يتهمون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بافتراء القرآن من نفسه، أو هو من تعليم معلّم له بشر مثله، ولم يكونوا ينالون من فصاحة القرآن أو يترصدون فيها مواضع ضعف واضطراب، وهذا لا خلاف فيه.

وأورد بعضهم: أن نظرية الصرفة تقصر الإعجاز على زمان التحدي، فإذا زال زمان التحدي زال الإعجاز^(٨).

وجوابه: أن التحدي باقٍ ببقاء القرآن الكريم، وهذا غير خاف على أحد، وعبارة الشيخ المفيد واضحة فيه، إذ يقول: «واللطف من الله تعالى مستمر في الصرف عنه إلى آخر الزمان».

هذا، ولم تكن نظرية الصرفة هي الوجه الأوحد عند الشيخ المفيد في تفسير إعجاز القرآن، بل قد أتى بتفسير جامع لأحسن ما

قيل ويقال في هذا المبحث، في نظرية يصح نسبتها إليه، حيث يقول:

الثانية: «فهو - أي القرآن الكريم - إنما كان معجزاً من حيث اختص برتبة في الفصاحة خارقة للعادة، لأن مراتب الفصاحة إنما تتفاوت بحسب العلوم التي يفعلها الله في العباد، فلا يمتنع أن يجري الله العادة بقدر من العلوم، فيقع التمكين بها من مراتب في الفصاحة محصورة ومتناهية، ويكون ما زاد على ذلك زيادة غير معتادة معجزاً خارقاً للعادة»^(٩).

فهو إذن يصف الفصاحة بأنها مراتب ودرجات يتفاوت فيها البشر عن بعضهم ويسمو بعضهم على بعض في مراتبها. وهذا واقع ملموس لا جدال فيه.

ثم يقرر أن أعلى مراتب هذه الفصاحة هي مراتب نالها البشر والفؤاء، فهي إذن مراتب محصورة ومتناهية. فما زاد بعد ذلك على هذه المراتب التي بلغها الإنسان زيادة غير معتادة، يعدّ كلاماً معجزاً في فصاحته خارقاً للعادة، وكذلك كان القرآن وحده.

فالقرآن وحده هو الذي «اختص برتبة في الفصاحة خارقة للعادة».

وهذا قول سديد ونظرية متينة جمعت أحسن ما قيل في وجوه إعجاز القرآن، وكل ما صح من وجوه الإعجاز متفرع منها وعائد

إليها.

فمن أحسن ما قيل في جوه الإعجاز:

١ - إنَّ الإعجاز إنَّما هو في ألفاظ القرآن المُنتقاة في أعلى مراتب الفصاحة التي لم يبلغها الإنسان مهما تناهت فصاحته.

٢ - إنَّ الإعجاز إنَّما هو في النظم والأسلوب، فقد جاء القرآن على مستوى من النظم والأسلوب خارج عن كلِّ ما اعتاده العرب، فأعجزهم بذلك عن الاتيان بما يمثل سورة منه.

٣ - إنَّ وجه الإعجاز يكمن في سحر بيان القرآن، وعجيب إيقاعه الذي يستحوذ على القلوب ويشدُّ النفوس إليه بشكل لم يتهدأ لبيان سواه، فهو الكتاب الوحيد الذي مهما ازدادت قراءة له ووعيا به ازدادت شوقاً إلى قراءته من جديد.

٤ - إنَّ الإعجاز إنَّما هو في المعاني والمفاهيم التي حملها القرآن ثم ساقها بما يكفل لها التأثير بالمقابل وإقناعه^(١٠). وكلُّ من هذه الوجوه حسنٌ وجميل، وبمنظرة فاحصة تجد أنَّ هذه الوجوه كلّها مستوعبة في نظرية الشيخ المفيد (نظرية الفصاحة الخارقة للعادة).

فالكلام عن فصاحة القرآن يعني اللفظ المفرد، والنظم والأسلوب الشامل لكلِّ

القرآن، والمعاني والمبادئ والمفاهيم التي يتناولها، وأثره في النفوس وقدرته على الاستحواذ على القلوب وجذبها والتأثير بها، كلُّ ذلك هو الفصاحة بمعناها التام، ومزيد من التفصيل؛ فالفصاحة الخارقة للعادة تعني أيضاً مباني النحو والصرف في مراتبها الخارقة للعادة، كما تعني أعلى مراتب البلاغة في التعبير عن المعنى المقصود، ومثله في التمثيل والتشبيه والاستعارة، وكذا في الإيجاز أو الإطناب، كلُّ ذلك بمراتب خارقة للعادة.

ومفردات الإعجاز هذه كلّها تضمّنتها نظرية الشيخ المفيد في الفصاحة الخارقة للعادة.

المبحث الثاني: النَّسخ في القرآن

للشيخ المفيد كلام موجز في هذا الموضوع، جامع لاهم ما يقال فيه، مقدّماً بذلك نظرية تامة في مبحث النسخ في القرآن، ولا يترك معها الإشارة إلى الآراء الأخرى المخالفة، فيقول ما نصّه: «أقول:

[١] إنَّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً كما أنَّ فيه محكماً ومتشابهاً، بحسب ما علمه الله تعالى من مصالح العباد، قال الله عزَّ اسمه: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾^(١١).

[٢] والنسخ عندي في القرآن إنما هو نسخٌ متضمَّنُه من الأحكام، وليس هو رفع أعيان المُنزل منه كما ذهب إليه كثير من أهل الخلاف» (١٢).

فهو إذن يقول بوقوع النسخ في القرآن معتمداً النصَّ القرآني الصريح في هذا الشأن، ثم يقرّر مبدأ هاماً، وهو أن النسخ إنما يشمل الحكم الذي تتضمنه الآية المنسوخة ولا يتعدى إلى النص نفسه، فتبقى الآية ثابتة في التلاوة وإن نُسخ حكمها، وبهذا يخالف من قال بنسخ التلاوة وإلغاء أعيان الآيات المنسوخة، ولا يخفى ما في هذا الرأي الأخير من مجازفات لم يجد أصحابها ما يعزّزون به أقوالهم سوى أخبار شاذة لم يعتمدها أحد من أهل العلم الحق والمعرفة الراجحة (١٣).

ثم يأتي الشيخ المفيد بما يدعم به نظريته في نسخ الحكم دون التلاوة، فيقول: «ومن المنسوخ في القرآن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾» (١٤). وكانت العدة بالوفاة بحكم هذه الآية حولا، ثم نسخها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾» (١٥).

واستقر هذا الحكم باستقرار شريعة

الإسلام، وكان الحكم الأول منسوخاً والآية به ثابتة غير منسوخة، وهي قائمة في التلاوة كناسخها بلا اختلاف». ثم يعرض مواقف الفرق الإسلامية من هذه النظرية فيقول:

«وهذا مذهب الشيعة، وجماعة من أصحاب الحديث، وأكثر المحكِّمة، والزيدية... ويخالف فيه المعتزلة وجماعة من المجبرة ويزعمون أن النسخ قد وقع في أعيان الآي كما وقع في الأحكام...»

وقد خالف الجماعة شذاد انتموا إلى الاعتزال وأنكروا نسخ ما في القرآن على كل حال، وحُكي عن قوم منهم أنهم نفوا النسخ في شريعة الإسلام على العموم وأنكروا أن يكون الله نسخ شيئاً منها على جميع الوجوه والأسباب».

بعد هذا يعرض مبدأ آخر في قضية النسخ في القرآن، فيقول:

[٣] «واقول: إن القرآن ينسخ بعضه بعضاً، ولا ينسخ شيئاً منه السنة، بل نسخ السنة به، كما تُنسخُ بمثلها من السنة، قال الله عز وجل: ﴿مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾» وليس يصح أن يماثل كتاب الله تعالى غيره، ولا يكون في كلام أحد من خلقه خير منه».

وبهذا يقدم لنا مبدأ متيناً، ينقض فيه

قول من زعم جواز نسخ القرآن بالسنة، ثم يأتي حجّتهم في ذلك فيبطلها، إذ يقول:

«ولا معنى لقول أهل الخلاف: نأت بخير منها في المصلحة. لأن الشيء لا يكون خيراً من صاحبه بكونه أصلح منه لغيره، ولا يطلق ذلك في الشرع ولا تحقيق اللغة ولو كان ذلك كذلك لكان العقاب خيراً من الثواب، وإبليس خيراً من الملائكة والأنبياء، وهذا فاسد محال».

وأخير يستعرض مواقف الفرق الإسلامية من هذه المسألة، فيقول:

«والقول بأن السنة لا تنسخ القرآن مذهب أكثر الشيعة، وجماعة من المتفقهة وأصحاب الحديث، ويخالفه كثير من المتفقهة والمتكلمين»^(١٦).

وعلى هذا النحو من البحث العلمي الدقيق، والدراسة الموضوعية المتينة يتناول كافة مباحث علوم القرآن الكريم.

مَنْهَجُهُ فِي التَّفْسِيرِ

عُرِفَ الشيخ المفيد بالإبداع والاجتهاد والتجديد في كل ميادين العلوم الإسلامية، والتفسير أحدها، بل من أولها وأهمها، فلا غرابة إذن أن نبحت عن منهج متكامل للتفسير عند الشيخ المفيد اختص به واتحفه بمقومات القوة والبقاء والشمول.

ولقد كان كذلك، إذ خطَّ الشيخ المفيد منهجاً له في التفسير تبرز فيه عناصر الإبداع والتجديد التي مضى كل من خلفه من المفسرين يقتفي آثارها ويستقي منها، أو من بعضها على الأقل، وسوف لا يشك من وقف على معالم هذا المنهج بأنه أتم وأمثل ما اتبعه المسلمون في تفسير القرآن، وعليه حينئذٍ أن يلتفت إلى أن الفاتح والمؤسس لأتم وأسلم وأمثل ما عرف من مناهج التفسير إنما هو الشيخ المفيد رحمه الله...

وسنأتي على دراسة معالم منهجه هذا من خلال نصوصه المحددة، وموقفه من كل واحد من أساليب التفسير المتبعة ليحدّد بذلك منهاجه الخاص به، لذا سوف تتوزع دراستنا على جملة المباحث التي تعرّض لها الشيخ المفيد، والتي شكّل أهم مناهج التفسير المعروفة لدى المسلمين، وهذه المباحث هي:

١ - التفسير الروائي.

٢ - التفسير بالرأي.

٣ - حجّة ظواهر القرآن.

٤ - التفسير المذهبي المُنحاز.

٥ - التفسير بالقرآن.

التفسير الروائي:

التفسير الروائي هو المعروف أيضاً بالتفسير بالمأثور، ويقتصر فيه المفسر

على سرد ما جمعه من روايات نسبت إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، أو إلى الإمام المعصوم عليه السلام، أو الصحابي في معنى كل آية من آيات القرآن الكريم.

والسمة الغالبة على هذا الأسلوب أن المفسر لا يعتني بإسناد الرواية وصحة نسبتها إلى من نسبت إليه، فيحمل تفسيره الكثير من الروايات الضعيفة والمجهولة والشاذة، بل حتى الموضوعية، ولا يكاد يخلو تفسير روائي من هذه الآفة.

وموضوعنا هنا: ما هو موقف الشيخ المفيد من هذا الأسلوب في التفسير، هل تبناه على الإطلاق، أم أعرض عنه جملة وتفصيلاً، أم ماذا؟.

وجواب ذلك نأخذه من نصوص الشيخ المفيد التي يعالج فيها هذا الموضوع، وقد اقتصرنا على أشدها إيجازاً، وإليك هذه النصوص:

١ - في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ قال الشيخ المفيد: «قال الصادقون عليهم السلام: نزلت هذه الآية في زكاة الفطرة خاصة» (١٧).

فهو يقتصر هنا على ذكر الرواية الواردة عن الصادقين عليهم السلام، ولا يتعداها بشيء.

٢ - في قوله تعالى ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا

يَسْطُرُونَ﴾ قال: «إن القلم المعروف هو ما يكتب به كاتب، وليس في القرآن دليل على ما رواه أصحاب الحديث: أن الله تعالى خلق قلماً ولوحاً، يسطر بالقلم في اللوح، والذي تضمنه القرآن من ذكر القلم يجري مجرى القسم، كما جاء القسم بأمثاله من المخلوقات المعروفة، فقال سبحانه: ﴿وَالطُّورِ﴾ و﴿كَتَابِ مَسْطُورٍ﴾ في رَقٍّ مَنُورٍ» (١٨)، ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ (١٩)، ﴿وَالَّتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾ و﴿طُورِ سِينِينَ﴾ وهذا البلد الأمين» (٢٠) فكان الله تعالى أقسم بالقلم كما أقسم بالتين والزيتون، وعلى حسب ما ذهب إليه الناس في ذلك، فقال بعضهم: إن الله أن يقسم بما شاء من خلقه، وليس لخلق أن يقسموا إلا به. وقال بعضهم: إن القسم في هذه المواضع برَبِّ المذكورات وربِّ ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، وأمثال ذلك. وقال آخرون: إنه في صورة القسم، ومعناه ابتداء الكلام بذكر منافع الخلق. وعلى جميع الوجوه فليس في القرآن شاهد على ما ذكره أصحاب الحديث في اللوح والقلم على التفصيل - إلى أن يقول - وإن صحَّ الحديث فيكون المعنى فيما تضمنه الخبر من أن الله تعالى يأمر القلم فيجري في اللوح بما شاء: أنه يأمر الملك بكتابة ما يشاء بقلمه، فيكتبه. ويكون ذكر القلم يراد

به صاحبه تجوزاً في الكلام وعلى مذهب الاستعارة فيه. فاما القول بأن هناك قلماً جماداً يؤمر على الحقيقة فيفعل، فإنه محال فاسد في العقول.

ومن ذهب إلى أن القلم ملك حي ناطق واللوح كذلك، أخرج الحديث من جملته واستعار لذلك اسماً لا يعرف في اللغة - إذ الملائكة عليهم السلام لا تسمى الواحاً ولا أقلاماً، ولا يُعرف في اللغة اسم مَلِكٍ ولا بَشَرٍ (لوح) ولا (قلم) ^(٢١) - مع أنه لا معنى لكتابة مَلِكٍ في مَلِكٍ.

واختتم كلامه بقوله: «وإن كان الذاهب إلى ذلك قد تعلّق فيه بحديث، فهو ضعيف لا يثبت لما ذكرناه» ^(٢٢).

ففي هذا المثال يواجه خبرين رويًا في معنى الآية ثم يردّهما معلاً رده للحديث الأول بعلمتين:

الأولى: أنه لا شاهد له من القرآن الكريم ولا دليل عليه في القرآن.

الثانية: أنه تاويل محال فاسد في العقول.

ويعلّل رده للخبر الثاني بعلمتين أيضاً:

الأولى: بعده عن المعروف من اللغة.

والثانية: ضعف الخبر.

٣ - في قوله تعالى: ﴿وَلْيَتَكَلَّمُوا الْعِدَّةُ﴾ ^(٢٣) قال الشيخ المفيد: أمّا ما تعلّق

به أصحاب العدد من أن شهر رمضان لا يكون أقل من ثلاثين يوماً فهي أحاديث شاذة قد طعن نقلها الآثار من الشيعة في سندها - ثم يستعرض تلك الأحاديث ويردّ عليها واحداً واحداً، ونحن ننتخب هنا أحدها فقط لنرى عبارته في الردّ عليه - قال: ومن ذلك: حديث رواه محمد بن يحيى العطار، عن سهل بن زياد الأدمي، عن محمد بن إسماعيل، عن بعض أصحابه، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «إن الله عزّ وجلّ خلق الدنيا في ستّة أيّام، ثم اختزلها من أيّام السنة، فالسنة ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً، شعبان لا يتم، وشهر رمضان لا ينقص أبداً، ولا تكون فريضة ناقصة، إن الله تعالى يقول: ﴿وَلْيَتَكَلَّمُوا الْعِدَّةُ﴾».

قال رحمه الله: «وهذا حديث شاذّ، مجهول الإسناد، لو جاء بفعل صدقة أو صيام أو عمل برّ لوجب التوقف فيه، فكيف إذا جاء بشيء يخالف الكتاب والسنة وإجماع الأمة، ولا يصحّ على حساب ملّي ولا ذمّي ولا مسلم ولا مُنجم؟!

وأضاف: ومن عوّل على مثل هذا الحديث في فرائض الله تعالى فقد ضلّ ضاللاً بعيداً، وبعد فالكلام الذي فيه بعيد من كلام العلماء فضلاً عن أئمة الهدى عليهم السلام» ^(٢٤).

وهكذا يردّ بحزم ووضوح على الخبر
لأنه:

١ - خبر شاذّ.

٢ - مجهول الإسناد.

٣ - يخالف الكتاب والسنة والإجماع.

٤ - لا يستقيم مع الواقع والحساب.

ومن هذه النماذج في تفسير الشيخ
المفيد يتّضح لنا موقفه من التفسير الروائي،
فهو يقدّم التفسير بالمأثور متى ما صحّ
الحديث وشهد له القرآن، ولا يعبا بما سوى
ذلك ممّا خالف القرآن، أو شدّ وضعف
إسناده، أو أبته العقول ولم يكن له موضع
في اللغة.

ولم يكتف بما ذكره هناك عند تعرضه
للآيات وما ورد فيها من الأخبار، بل رسم
منهجاً غاية في الدقّة والإحكام، ولا يخالف
في شيء منه من له فقه بهذا الدين، وذكر أنّه
أفرد لهذا الموضوع كتابين من تصنيفه
أسمى أحدهما (التمهيد)، والآخر (مصابيح
النور)، وذكر خلاصةً منهما في كتابه
(تصحيح الاعتقاد)، وفي المسألة الأخيرة
من كتابه (المسائل السروية) نوجزها هنا
بالنقاط التالية:

١ - في الروايات عامّة:

قال: «إنّه ليس كلّ حديث عُزّي إلى
الصادقين عليهم السّلام حقّاً عنهم، فقد أضيف

إليهم ما ليس بحقّ عنهم. ومن لا معرفة له لا
يفرّق بين الحقّ والباطل» (٢٥).

وقال: «ومن عوّل في مذهبه على
الأقاويل المختلفة وتقليد الرواة كانت حاله
في الضعف ما وصفناه» (٢٦).

٢ - تحكيم القرآن في الأحاديث:

قال: «كتاب الله تعالى مقدّم على
الأحاديث والروايات، وإليه يُنقضى في
صحيح الأخبار وسقيمتها، فما قضى به فهو
الحقّ دون ما سواه» (٢٧).

وقال: «ومتى وجدنا حديثاً ما يخالفه
الكتاب، ولا يصحّ وفاقه له على حال
أطرحناه، لقضاء الكتاب بذلك، وإجماع
الأئمة عليهم السّلام عليه» (٢٨).

٣ - تحكيم العقل في الأحاديث:

قال: «وكذلك إن وجدنا حديثاً يخالف
العقول طرحناه، لقضيّة العقول
بفساده» (٢٩).

٤ - في أخبار الآحاد:

قال رحمه الله: «أخبار الآحاد لا تُثمر
علماً، ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء
منها فعلى الظنّ يعتمد في عمله بها
دون اليقين.

وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظنّ
في الدين، وحذّر من القول فيه بغير علم
ويقين، فقال: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ

الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ * إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ
بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا
لَا تَعْلَمُونَ» (٣١).

وقال: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ
يَعْلَمُونَ﴾ (٣١).

وقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ
إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ
عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣٢).

وقال: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ
الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (٣٣).

وقال: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ
إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (٣٤).

فمن أمثال ذلك في القرآن ممّا يتضمّن
الوعيد على القول في دين الله بغير علم،
والذمّ والتهديد لمن عمل فيه بالظنّ، واللوم
على ذلك، والخبر عنه بأنّه مخالف للحق
فيما استعمله في الشرع والدين» (٣٥).

وقال أيضاً تحت عنوان (القول في
أخبار الآحاد):

«واقول: إنّهُ لا يجب العلم ولا العمل
بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحد أن
يقطع بخبر الواحد في الدين إلا أن يقتصر به
ما يدلّ على صدق راويه» (٣٦) على
البيان» (٣٧).

هذا هو منهجه الدقيق والمحكم في
هذه القضية، ولن تجد بعده منهجاً أشدّ منه

حيطةً وأكثر ضماناً في سلامة المعاني
القرآنية من الأقوال البعيدة والتاويلات
الغريبة التي لا تنسجم مع القرآن الكريم
وأهدافه، ولا مع السنّة الثابتة الصحيحة، ولا
مع العقل السوي.

التفسير بالرأي

تسالم علماء الإسلام على تصنيف هذا
النوع من التفسير إلى صنفين، اصطلاحوا
على الأوّل: (التفسير بالرأي المذموم)،
وعلى الثاني: (التفسير بالرأي المدحوح).

فما هي حدود كلّ من هذين الصنفين؟
وما هو موقف الشيخ المفيد منه؟ ذلك ما
نقرؤه في النصوص الآتية:

١ - قال الشيخ المفيد:

«إنّ تفسير القرآن لا يؤخذ بالرأي، ولا
يُحمل على اعتقادات الرجال، والأهواء» (٣٨).

فهو يرفض رفضاً صريحاً أن يُعتمد
الرأي في التفسير، لكنّه يحدد هذا الرأي بأنّه
الرأي الذي قوامه اعتقادات الرجال والأهواء.

٢ - ويقول في موضع آخر:

«إنّ تأويل كتاب الله تعالى لا يجوز
بأدلة الرأي، ولا تُحمل معانيه على الأهواء،
ومن قال فيه بغير علم فقد غوى» (٣٩).

فالسّذي وصفه في النّص الأوّل
باعتقادات الرجال والأهواء، فسره في هذا

النص بأنه القول بلا علم.

٣- ثم يقول في مقام ثالث:

«من تأول القرآن بما يزيله عن حقيقته،
وَدَّعى المجاز فيه والاستعارة بغير حجة
قاطعة فقد أبطل بذلك، وأقدم على المحذور،
وارتكب الضلال»^(٤٠).

فالعلم المشروط إذن هو الاستناد إلى
الحجة القاطعة والدليل الثابت، وطالما كان
التفسير مفتقراً لهذا الشرط فهو من قبيل
اتباع الهوى، وركوب الضلال.

وهكذا يحدّد هوية الرأي المذموم،
ويكشف عن موقفه الواضح منه، ثم له بعد
هذا التحديد الموجز والمجمل تفصيلات
أخرى.

٤- في ردّ له على من تأول آية من
القرآن برأيه، وبعد أن كشف عن خطئه توجّه
لذكر أكابر أصحاب هذا المذهب في التفسير
والتعريف بحقيقة منزلتهم، فقال: «مقاتل
والضحاك وداود والكلبي، وأمّثالهم، ممّن
فسّر القرآن بالتوهم، وأقدم على القول فيه
بالظنّ والتخرّص، وهؤلاء بالإجماع ليسوا من
أولياء الله المعصومين، ولا أصفياؤه
المنتجبين، ولا ممّن يلزم المكلفين قولهم
والاقتداء بهم على كلّ حال في الدين، بل هم
ممّن يجوز عليه الخطأ وارتكاب
الباطيل»^(٤١).

وبهذه العبارة الوجيزة يكشف عن
خطورة ما ارتكبه أصحاب هذا المذهب في
التفسير، ويبيّن عدم صحّة متابعتهم فيما
يتأولونه معتمدين فيه آراءهم وحسب.

وجدير بالذكر هنا أنّ الشيخ المفيد لم
ينفرد في طعنه على مقاتل والضحاك وداود
والكلبي، بل هو كالمتفق عليه بين أصحاب
التراجم، حيث اكتظت تراجمهم بالطعن
عليهم من هذا الباب بالخصوص^(٤٢).

٥- في التفاضل بين التفسير بالرأي
والتفسير بالمأثور، يقول الشيخ المفيد:
«حمل القرآن في التأويل على ما جاء به الأثر
أولى من حمله على الظنّ والترجيح»^(٤٣).

وهكذا يواجه هذا النوع من التفسير
كما واجه سابقه مواجهةً علميّةً متّزنةً
ومنظّمةً ومستقرّةً على أسس راسخة،
كاشفةً عن عمق إدراكه وطول باعه وسعة
تبخّره، لا كما يفعل السطحيّون أو
المقلّدون، وناهيك به بعداً عن هاتين
الخلتين.

الرأي الممدوح

وأما الرأي الممدوح الذي وصفه في
غير موضع بأنّه: الرأي المسند إلى حجة
قاطعة وبرهان واضح، والمؤيّد بشاهد من
القرآن الكريم، أو السنّة الصحيحة والخبر
الثابت عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم أو

الصادقين عليهم السلام، فهو تفسير مقبول وصحيح ما دام مؤيداً بالحجة الدينية القاطعة.

وقد عمل الشيخ المفيد بهذا المبدأ كثيراً، ولكنه لا يأتي بشيء من التفسير إلا ويدعمه بشاهد من القرآن الكريم أو الحديث الصحيح مضيفاً إلى ذلك حجج اللغة وبياناتها وشواهداها من الشعر العربي المجمع على حجتيه في موضعه.

وفي أغلب الشواهد التي انتخبناها للمباحث اللاحقة يظهره هذا الاتجاه بوضوح، كما هو واضح في المثال الثاني الذي تقدّم في بحث التفسير الروائي.

حُجَّةُ ظَوَاهِرِ الْقُرْآنِ

لا خلاف في كون القرآن الكريم إنمّا أنزل هدىً للناس وبيناتٍ من الهدى والفرقان، وهكذا جاء في نص القرآن، ولا بدّ للكلام الذي أريد به الهدى أن يكون المفهوم من ظاهره مطابقاً لمقصده، بل هو عين المقصد، ولقد تظافرت النصوص القرآنية التي تؤكد أن القرآن إنمّا أنزل بلغة مفهومة وبيّنة ليفهمه الناس ويعملوا به، قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَنَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٤٤).

وقال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسْرُنَا بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾^(٤٥) ونحوه كثير في القرآن.

كما تواترت الأحاديث التي تأمر بعرض الأخبار على الكتاب فما خالف الكتاب فليضرب به الحائط، وهذا دليل واضح على حجة ظواهر القرآن. ومع هذا فقد خالف جماعة وأغرقوا تفاسيرهم بما أسموه المعاني الباطنية، وعبروا عنها بأنها بمثابة الأرواح التي تجري في النص القرآني، وعُرف هؤلاء بالباطنية، وظهرت مدرسة أخرى على النقيض منها تماماً، وقفت مطلقاً على أدنى المعاني المستفادة من ظاهر النص، وعُرف هؤلاء بالظاهرية. وتكفي تسميتهما بهذين الاسمين دليلاً على أنهما على غير الجادة التي مضى عليها أئمة التفسير عند المسلمين. فلنقف الآن مع الشيخ المفيد يحدّد لنا منهجه بالنقاط التالية:

١ - قال الشيخ المفيد: «القرآن نزل بلسان العرب ولغتهم، قال الله عز وجل: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾^(٤٦)، وقال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾^(٤٧)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾^(٤٨). فإذا ثبت أن القرآن نزل بلغة العرب،

وخطوب المكلفون في معانيه على اللسان [العربي]، وجب العمل بما تضمنته على مفهوم كلام العرب دون غيرهم»^(٤٩).

وهذا تعويل صريح على ظاهر النص القرآني، والمألوف من معاني كلام العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، ثم وصف هذا الحكم بأنه أمر واجب لا يصح تجاوزه.

٢ - في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾^(٥٠)، قال الشيخ المفيد:

«ليست الآية قاضية بالتفضيل، ودالة على الثواب والأجر لمن جمع بين الإنفاق والقتال معاً، ولم يفرد أحدهما عن الآخر فيكون مختصاً به على الانفراد؟»

فلابد أن يقولوا: بلى. وإلا خالفوا ظاهر القرآن^(٥١).

فظاهر القرآن إذن حجة لازمة لا يجوز تخطيها، ونحو هذا منتشر في تفسيره.

وثمّ بيانات أخرى يؤكد فيها حجة ظواهر القرآن، ويفتح فيها أفقاً آخر في التفسير أعطى الحلول الصحيحة لما ابهم على بعض المفسرين ظاهره، ناهيك عن غيرهم، ولكن هذا الأفق الجديد يبقى محاطاً بشرائط لازمة لا ينفصل عنها، وإن أخل بشيء منها انضم إلى صنف التفسير

بالأوهام والرأي المذموم.

ذلك هو المجاز في القرآن، فما دام المجاز والاستعارة مألوفين في كلام العرب فلا ضير إذن في الرجوع إليه في التفسير، ولكنه رجوع مشروط لأنه عدول عن الظاهر، والعدول عن الظاهر لا يصح إلا لضرورة تقتضي ذلك، ثم لا يثبت بعدها إلا بدليل قاطع على صحة العدول إليه وأنه هو المراد، وليس من ضرورة تقتضي ذلك إلا امتناع حمل النص على الظاهر.

٣ - قال الشيخ المفيد: «من تأول القرآن بما يُزيله عن حقيقته، وأدعى المجاز فيه والاستعارة بغير حجة قاطعة فقد أبطل بذلك وأقدم على المحذور وارتكب الضلال»^(٥٢).

وليس أدل من هذا الكلام على وجوب الوقوف عند ظواهر النصوص، وحرمة صرفها عن ظاهرها إلى المجاز مع إمكان الحمل على الظاهر بوجه من الوجوه منسجم مع القرآن ولا يعارضه الدليل الشرعي الثابت.

ولكن هذا الكلام يتضمّن أيضاً جواز العدول إلى المجاز والاستعارة مع وجود الحجة القاطعة على ذلك.

ولقد رجع الشيخ المفيد إلى المجاز عند وجود المسوغ وقيام الحجة القاطعة،

فتراه في المواضع المعدودة التي عدل فيها عن الظاهر يعزّز ما يذهب إليه من المجاز بشواهد قرآنية وحجج من فصيح كلام العرب ومما لا يخالف فيه أحد من أهل العلم، وإليك هذا المثال:

٤ - في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنَى آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا﴾ (٥٣).

قال الشيخ المفيد: «مَنْ ظَنَّ بظاهر هذا القول تحقّق ما رواه أهل التناسخ والحشوية والعامة في إنطاق الذريّة وخطابهم بأنهم كانوا أحياء ناطقين، فالجواب عنه: أنّ هذه الآية من المجاز في اللغة، كمنظائرها ممّا هو مجاز واستعارة.

والمعنى فيها: أنّ الله تعالى أخذ من كلّ مكلف يخرج من صلب آدم وظهور ذريّته العهد عليه بربوبيّته من حيث أكمل عقله، ودلّه بآثار الصنعة فيه على حدوثه وأنّ له محدثاً أحدثه لا يشبهه أحد، يستحقّ العبادة منه بنعمته عليه، فذلك هو أخذ العهد منهم.

وآثار الصنعة فيهم هو إشهادهم على أنفسهم بأنّ الله تعالى ربّهم. وقوله تعالى: ﴿قَالُوا بَلَى﴾ يريد أنهم لم يمتنعوا من لزوم آثار الصفة فيهم ودلائل حدوثهم اللازمة لهم وحجّة العقل عليهم في إثبات صانعهم،

فكانه سبحانه لما ألزمهم الحجّة بعقولهم على حدوثهم ووجود محدثهم قال لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ فلمّا لم يقدرُوا على الامتناع عن لزوم دلائل الحدوث لهم كانوا كالقاتلين: بلى.

وقد قال سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقٌّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾ (٥٤)، ولم يُرد أنّ المذكور يسجد كسجود البشر في الصلاة، وإنّما أراد أنّه غير ممتنع من فعل الله فهو كالمطيع لله وهو يعبر عنه بالساجد.

قال الشاعر:

بِجَمْعِ تَظَلُّ الْبَلْقُ فِي حُجَرَاتِهِ

تَرَى الْأَكْمَ فِيهَا سَجْدًا لِلْخَوَافِرِ (٥٥)
يريد أنّ الخوافر تُذِلُّ الْأَكْمَ بوطئها عليها، وقال آخر:

سُجُوداً لَهُ غَسَّانٌ يَرْجُونَ فَضْلَهُ

وَتُرْكٌ وَرَهْطُ الْأَعْجَمِينَ وَكَابِلُ (٥٦)
يريد أنهم يطيعون له وخبر عن طاعتهم بالسجود، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ (٥٧) وهو سبحانه لم يخاطب السماء بكلام ولا السماء قالت قولاً

مسموعاً، وإنما أراد أنه عهد إلى السماء فخلقها فلم يتعذر عليه صنعها، وكأنه لما خلقها قال لها وللأرض اثتيا طوعاً أو كرهاً، فلما انفعلت بقدرته كانتا كالقاتل: أتيناً طائعين.

ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لَجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾^(٥٨) والله تعالى يجلّ عن مخاطبة النار وهي ممّا لا تعقل ولا تتكلّم، وإنما الخبر عن سعتها، وأنها لا تضيق بمن يحلها من المعاقبين، وذلك كلّه على مذهب أهل اللغة وعادتهم في المجاز، ألا ترى إلى قول الشاعر:

وقالت له العينان: سمعاً وطاعةً

وحدرتا كالدرّ لما يُتَقَبَّ^(٥٩)

والعينان لم تقولاً قولاً مسموعاً ولكنه أراد منهما البكاء، فكانتا كما أراد من غير تعذر عليه.

ومثله قول عنتره:

فازورّ من وقع القنّاء بلْبَانِه

وشكا إليّ بغيره وتَحَمُّم^(٦٠)

والفرس لا يشتكي قولاً ولكنه ظهر منه علامة الخوف أو الجزع.

ومنه قول الآخر: شكا إليّ جملي طول السرى^(٦١).

والجمل لا يتكلم لكنه لما ظهر منه النصب والوصب لطول السرى عبر عن هذه

العلامة بالشكوى التي تكون كالنطق والكلام، ومنه قوله:

امتلاً الحوض وقال قطني

حسبك مني قد ملأت بطني

والحوض لم يقل قطني، لكنه لما امتلاً

بالماء عبر عنه بأنه قال: حسبي، ولذلك أمثال كثيرة في منشور كلام العرب ومنظومه، وهو من الشواهد على ما ذكرناه في تأويل الآية، والله تعالى نسال التوفيق،^(٦٢)

التفسير المذهبي المنحاز

هناك سمة ظاهرة في الكثير من تفاسير المسلمين، القدامى والمتأخرين، هي بحق مدعاة للأسف الشديد، ألا وهي ظاهرة الانحياز المذهبي في التفسير، حيث تسمو لدى المفسر روح الانتصار لمذهبه والنيل من مخالفه حتى ولو كان هذا على حساب المعنى القرآني والنص القرآني، وعلى حساب الحقيقة الدينية، تلك الروح التي ينبغي أن تغيب تماماً عن المشتغل بشيء من علوم الدين، ناهيك عن تفسير القرآن الكريم الذي هو كتاب الله المجيد.

وأشد ما تأججت هذه الروح لدى الاساتذة الذين انبروا لدراسة التفاسير

أداء الرسالة وإرشاد البرية مودة أهل البيت عليهم السلام.

فما هو موقف الشيخ المفيد من هذا التفسير الصادر عن شيخه، والذي قد يوحى به ظاهر النص القرآني، والذي قد يتعطش له من كان همه الانتصار لعقيدته في أهل البيت عليهم السلام، ولكن المفسر الإمام إنما ينبري لخدمة رسالة القرآن كما هي، وهذا هو شأن العارف المطمئن إلى سلامه اعتقاده، وأنه هو الموافق للحقيقة القرآنية بعيداً عن التكلف في إقحام المعاني.

فيقول الإمام المفيد: «لا يصح القول بأن الله تعالى جعل أجر نبيه مودة أهل بيته عليهم السلام، ولا أنه جعل ذلك من أجره عليه السلام».

انظر إلى دقة العبارة: فليس هو أجره، ولا هو جزء من أجره، لماذا؟.

يوصل الشيخ المفيد كلامه قائلًا: «لأن أجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التقرب إلى الله تعالى هو الثواب الدائم، وهو مستحق على الله تعالى في عدله وجوده وكرمه، وليس المستحق على الأعمال يتعلق بالعباد؛ لأن العمل يجب أن يكون لله تعالى خالصاً، وما كان لله فالأجر فيه على الله تعالى دون غيره.

ومناهج المفسرين، الذين لا تكاد تجد لهم غاية في دراساتهم إلا الانتصار لأئمة مذهبهم في التفسير ثم الكيل بأحكام بعيدة كل البعد عن العلمية والموضوعية والإنصاف بحق مخالفهم في المذهب، لا شيء إلا لأجل هذا الخلاف في المذهب، فتراه يصف مخالفه على الدوام بالانحياز والتعصب والانحراف دون أن يلتفت بشيء من النقد المماثل إلى أئمة التفسير في مذهبه، ولا يخفى أن دراسة كهذه لهي أبعد ما تكون عن خدمة الحقيقة وعن خدمة هذا الدين.

ونحن هنا نقدم نموذجاً واحداً لواحد من أبرز أئمة التفسير — الشيخ المفيد — شاهداً على نزاهته وبرأته من أدنى نزعة تدفعه للانتصار لمذهبه على حساب المعنى القرآني، من دون أن نتبع شيئاً من المواقف المنحازة لدى غيره، فلم تنفعنا مثل هذه التوجهات شيئاً إن لم تضر بنا كثيراً...

فلنقرأ هذا المثال:

وقف الشيخ المفيد على كلام لشيخه محمد بن علي بن بابويه القمي المعروف بالشيخ الصدوق، في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾، يقول فيه الشيخ الصدوق: إن الله تعالى جعل أجر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم على

هذا مع أن الله تعالى يقول: ﴿وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالاً إِنْ أَجَرْتُمْنِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ﴾^(٦٣)، وفي موضع آخر: ﴿يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِنْ أَجَرْتُمْنِي إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي﴾^(٦٤)، فلو كان الأجر على ما ظنه أبو جعفر في معنى الآية لتناقض القرآن، وذلك أنه كان تقدير الآية: قل لا أسألكم عليه أجراً بل أسألكم عليه أجراً!

ويكون أيضاً: إِنْ أَجَرْتُمْنِي إِلَّا عَلَى اللَّهِ بل أجري على الله وعلى غيره! وهذا محال لا يصح حمل القرآن عليه.

فإن قال قائل: فما معنى قوله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ أَوليس هذا يفيد أنه قد سألهم مودة القربى لأجره على الأداء؟

قيل له: ليس الأمر على ما ظننت لما قدّمنا من حجة العقل والقرآن، والاستثناء في هذا المكان ليس هو من الجملة لكنه استثناء منقطع، ومعناه: قل لا أسألكم عليه أجراً لكن ألزمكم المودة في القربى وأسألكموها، فيكون قوله: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ كلاماً تاماً قد استوفى معناه، ويكون قوله: ﴿إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ كلاماً مبتدأ، فائدتها: لكن المودة في القربى سألتكموها.

وهذا كقوله: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ

أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾^(٦٥) والمعنى فيه: لكن إبليس، وليس باستثناء من جملة.

وكقوله: ﴿فَبِأَنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ معناه: لكن رب العالمين ليس بعدوّ لي، قال الشاعر:
وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ

إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ^(٦٦)
وكان المعنى في قوله: (وبلدة ليس بها أنيس) على تمام الكلام واستيفاء معناه، وقوله: (إِلَّا الْيَعْفِيرُ) كلام مُبتدأ معناه: لكن اليعافير والعيس فيها.

وهذا بيّن لا يخفى الكلام فيه على أحد ممّن عرف طرفاً من اللسان، والأمر فيه عند أهل اللغة أشهر من أن يحتاج معه إلى استشهاد^(٦٧).

وبهذا النموذج الذي هو في الذروة ممّا قيل في التفسير، نكتفي هنا تمثيلاً مع مساحة البحث، موقنين بأنّ من تتبّع كلماته في التفسير لن يجد فيها ما يشذّ عن هذا النهج على الإطلاق.

التفسير بالقرآن

لا شك أنّ تفسير القرآن بالقرآن يُعدّ أمثل أساليب التفسير وأقومها، فالقرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، يشهد بعضه لبعض ويفسّره، يُرَدّ فيه

المتشابه إلى المحكم، والمجمل إلى المفصل، والمنسوخ إلى الناسخ ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا﴾^(٦٨) ولقد اعتمد الشيخ المفيد هذا الأسلوب حتى طغى على تفسيره، فهو لا يترك آيةً يتناولها إلا وجمع إليها ما يفسرها ويبينها ويشهد لمعناها من أي القرآن الأخرى.

وعلى يقين نقول إن الشيخ المفيد هو سيد هذا الفن بين أئمة التفسير، إذ أبدع فيه وتوسع في تطبيقه على شتى الأغراض، فلن تجد عند من تقدم عليه من المفسرين شيئاً يذكر من هذا الباب قياساً إليه، ولن تجد عند من تأخر عنه جديداً لم يطرقه هو من قبل.

ولسعة هذا الباب في تفسير الشيخ المفيد انتخبنا جملةً من الأمثلة موزعةً على أغراض شتى رجع فيها جميعاً إلى القرآن:

١ - في تفسير الآيات التي أشكلت على الكثير ممن قرأ القرآن أو فسرهم، ومن ذلك:

قال الشيخ المفيد: «سأل سائل عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾^(٦٩) وقال: فهل يجوز العرض على الجماد والتكليف له؟ أو

ليس الامتناع عن ذلك كفرًا؟ وهل كان العرض على سبيل التخيير أم على الإيجاب؟ فإن كان على الإيجاب فقد وقع العصيان، وإن كان على التخيير فقد جاز حظر الأمانة وترك إداؤها.

والجواب: أنه لم يكن عرض في الحقيقة على السموات والأرض والجبال بقول صريح أو دليل ينوب مناب القول، وإنما الكلام في هذه الآية مجاز أريد به الإيضاح عن عظم الأمانة وثقل التكليف بها وشدة على الإنسان، وإن السموات والأرض والجبال لو كانت ممن يعقل لأبت حمل الأمانة لو عرضت عليها، وقد تكلفها الإنسان ولم يؤد مع ذلك حقها.

فصل. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَّقَطُرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًا﴾^(٧٠) ومعلوم أن السموات والأرض والجبال جماد لا تعرف الكفر من الإيمان، ولكن المعنى في ذلك إعظام ما فعله المبطلون وتقو به الضالون وأقدم عليه المجرمون من الكفر بالله تعالى، وأنه من عظمه جار مجرى ما يثقل باعتماده على السموات والأرض والجبال من الاحمال وأن الوزر به كذلك، فكان الكلام في معناه بما جاء به التنزيل مجازاً واستعارة كما ذكرناه.

فصل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ الْجِبَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَتَشَفَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنْ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾^(٧١) ومعلوم أن الجبارة جماد ولا تعلم فتخشى أو تحذر أو ترجو أو تأمل، وإنما المراد بذلك تعظيم الوزر في معصية الله وما يجب أن يكون العبد عليه من خشية الله. وقد بين الله تعالى ذلك بقوله في نظير ما ذكرناه: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ وَقُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَ بِهِ الْمَوْتَى بَلَّ اللَّهُ الْأَمْرَ جَمِيعًا﴾^(٧٢) فبين بهذا المثل عن جلالة القرآن وعظيم قدره وعلو شأنه وأنه لو كان كلام يكون به ما عدده ووصفه لكان بالقرآن ذلك، وكان القرآن به أولى لعظم قدره على سائر الكلام وجلالة محله حسبما قدمناه.

فصل. وقد قيل إن المعنى في قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ عرضها على أهل السموات وأهل الجبال، والعرب تخبر عن أهل الموضع بذكر الموضع وتسميهم باسمه. قال الله عز وجل: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾^(٧٣) يريد أهل القرية وأهل العير فكان العرض على أهل السموات وأهل الأرض وأهل الجبال قبل خلق آدم وخيروا بين التكليف بما كلف به آدم

وبنوه فأشفقوا من التفريط فيه واستعفوا منه فأعفوا منه، وتكلفه الناس ففرطوا فيه. وليس الأمانة على ما ظنَّه السائل أنها الوديعة، وما في بابها لكنه التكليف الذي وصفناه. وهذا يسقط الشبهة التي اعترضت له في جواز الأمانة على ما قدره من ذلك وقطعناه^(٧٤).

٢ - في تصحيح العقائد المنحرفة

وبيان الوجه الصحيح للمعنى القرآني:

قال الشيخ المفيد في تصحيح خطأ المُجْبَرَةِ: «فأما ما تعلقوا به من قوله تعالى: ﴿فَقَمْنَ يَرِدُ اللَّهُ أَنَّ يَهْدِيَهُ يَشْرَحَ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾^(٧٥) فليس للمُجْبَرَةِ به تعلق ولا فيه حجة. من قبل أن المعنى فيه: أن من أراد الله تعالى أن يُنْعِمَهُ وَيُثَبِّتَهُ جزاءً على طاعته شرَّحَ صدره للإسلام بالالطاف التي يحبوه بها، فَيُبَسِّرَ له بها استدامة أعمال الطاعات. والهداية في هذا الموضع هي النعيم، قال الله تعالى فيما خبر به عن أهل الجنة: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَيْنَا لِهَذَا﴾^(٧٦) أي نَعَمْنَا به وأثابنا إِيَّاه.

والضلال في هذه الآية هو العذاب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ﴾^(٧٧) فسمي العذاب ضلالاً، والنعيم

هداية. والأصل في ذلك أن الضلال هو الهلاك، والهداية هي النجاة، قال الله تعالى حكاية عن العرب: ﴿إِذَا ضَلَلْنَا فِي الْأَرْضِ أَإِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾^(٧٨) يعنون: إذا هلكنا فيها^(٧٩).

وهكذا يمضي مع مفردات الآية مستعيناً بالنصوص القرآنية في كشف غوامضها.

٣ - في بيان معاني الألفاظ التي دخلت في اصطلاحات العقائد:

ومنه في معنى القضاء، يقول: «القضاء معروف في اللغة، وعليه شواهد من القرآن، فالقضاء على أربعة أضرب: أحدها: الخلق.

والثاني: الأمر.

الثالث: الإعلام.

والرابع: القضاء في الفصل بالحكم.

فأما شاهد القضاء بمعنى الخلق، فقولته تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ إلى قوله ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾^(٨٠).

وأما شاهد القضاء بمعنى الأمر، فقولته تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾^(٨١) يريد: أمر ربك.

وأما شاهد القضاء في الإعلام، فقولته

تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٨٢) يعني: أعلمناهم ذلك وأخبرناهم به قبل كونه.

وأما شاهد القضاء في الفصل بالحكم بين الخلق، فقولته تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾^(٨٣) يعني: يفصل بالحكم الحق. وقوله: ﴿وَقَضَى بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾^(٨٤) يريد: وحكم بينهم بالحق، وفصل بينهم بالحق.

وقد قيل: إنَّ للقضاء وجهاً خامساً، وهو: الفراغ من الأمر. واستشهد على ذلك بقول يوسف عليه السلام: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾^(٨٥) يعني فرغ منه، وهذا يرجع إلى معنى الخلق^(٨٦).

٤ - الاستشهاد بالقرآن على القضايا اللغوية:

ومنه قوله: «إنَّ العرب تُسمي الشيء باسم المجازي عليه للتعلق فيما بينهما والمقارنة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^(٨٧) فسمى ما ياكلون من الطيبات تسمية النار وجعله نارا لأنَّ الجزء عليه النار^(٨٨).

وشواهد كثيرة أخرى في أغراض عديدة اعتمد فيها الشاهد القرآني على بيان

المعاني لا تسمح مساحة هذه الدراسة باستيعابها.

وقد رأينا من خلال ما عرضناه من تفسير الشيخ المفيد كيف يستوعب المعاني ويُشبعها بحثاً بطريقه فريده في التحقيق المعزّز بشواهد من القرآن الكريم والسنة الثابتة، ومسلمات العقل القويم، وفصيح كلام العرب وأشعارها، يقدمها في لوحات رائعة، وبيان في الذروة، وعرض أخاذ، وحجة قويمة، وأسلوب هو من الذّ ما عُرف في التفسير، فيقدم لقارئه مادة هي من أغنى المواد في التفسير، ويزيدها جمالاً أنّه كان مجدداً فيها ومؤسساً ومجتهداً ولم يكن تابعاً ومقلداً.

آملين أن تكون قد أذينا لهذا الموضوع الكبير بعض حقّه...
والحمد لله ربّ العالمين.

الهوامش

- (*) الفهرست لابن النديم: ٢٥٢، ٢٧٩، الفهرست للطوسي: ١٥٧ / ٦٩٦، رجال النجاشي: ٣٩٩ / ١٠٦٧، معالم العلماء: ١١٢ / ٧٦٥، الكامل في التاريخ: ٣٠٧، سير اعلام النبلاء: ١٧: ٣٤٤، ميزان الاعتدال: ٢٦: ٨١٢٦، لسان الميزان: ٥: ٣٦٨ / ١١٩٦، رياض العلماء: ٥: ١٧٦، الكنى واللقاب: ٣: ١٩٧، الاعلام: ٢١٧: ٦١١: ٢. معجم المفسرين ٦١١: ٢.

(١) P (١) انظر: رجال النجاشي: ٣٩٩، معالم العلماء: ١١٤، معجم المفسرين ٦١١: ٢، الذريعة: بحسب حروف المعجم.

(٢) سعد السعود: ١١٦.

(٣) تاريخ بغداد: ٢٩٨: ٣، كشف الظنون: ٢: ١٧٣٠.

(٤) الاعلام: ٦: ٢٥٦.

(٥) سعد السعود: ١٤٢.

(٦) أوائل المقالات: ٧٠ (بمعنوا: القول في إعجاز القرآن).

(٧) البرهان في علوم القرآن: ٢: ٩٤.

(٨) منهج أهل السنة في تفسير القرآن الكريم: ٣٢٨.

(٩) الخرائج والجرائح: ٩٨١: ٣، بحار الأنوار: ٩٢: ١٢٧.

(١٠) انظر: الاثنان في علوم القرآن: ٢: ١١٨، البرهان في علوم القرآن: ٢: ١٢١، البيان في تفسير القرآن: ٤٠ - ٩٩.

(١١) البقرة: ١٠٦.

(١٢) أوائل المقالات: ١٤٠ (بمعنوا: القول في ناسخ القرآن ومنسوخه).

(١٣) انظر: الاثنان في علوم القرآن: ٢: ٤٠ - ٤٢، البيان في تفسير القرآن: ٢٠١: ٢٨٥.

(١٤) البقرة: ٢٤٠.

(١٥) البقرة: ٢٣٤.

(١٦) أوائل المقالات: ١٤١.

(١٧) المقنعة: ٢٤٩.

(١٨) الطور: ١ - ٣.

(١٩) ق: ١.

(٢٠) التين: ١ - ٣.

(٢١) ما بين الشارحتين من كتابه: تصحيح الاعتقاد: ٥٨، يعالج فيه نفس الموضوع.

(٢٢) المسائل الحاجبية: المسألة الثامنة والثلاثون.

(٢٣) البقرة: ١٨٥.

(٢٤) الرسالة العددية: ٨ - ١١.

(٢٥) تصحيح الاعتقاد: ١٢٤.

(٢٦) تصحيح الاعتقاد: ٣٤.

(٢٧) تصحيح الاعتقاد: ٣٠.

(٢٨) تصحيح الاعتقاد: ١٢٥.

- (٢٩) تصحيح الاعتقاد: ١٢٥.
- (٣٠) البقرة: ١٦٩.
- (٣١) الزخرف: ٨٦.
- (٣٢) الإسراء: ٣٦.
- (٣٣) يونس: ٣٦.
- (٣٤) الأنعام: ١١٦، يونس: ٦٦.
- (٣٥) جواب أهل الحائر عن سهو النبي (ص): ٦-٧.
- (٣٦) كذا في النسخة، ولعل الصواب: صدق رأي.
- (٣٧) أوائل المقالات: ١٣٩.
- (٣٨) الإفصاح: ٩١.
- (٣٩) الإفصاح: ١٦٤.
- (٤٠) الإفصاح: ١٧٧.
- (٤١) الإفصاح: ١٧٦.
- (٤٢) انظر تراجمهم في: سر أعلام النبلاء، ميزان الاعتدال، تهذيب التهذيب.
- (٤٣) الفصول المختارة: ٣٠.
- (٤٤) الشعراء: ١٩٢ - ١٩٥.
- (٤٥) الدخان: ٥٨.
- (٤٦) الشعراء: ١٩٥.
- (٤٧) الزمر: ٢٨.
- (٤٨) فضلت: ٤٤.
- (٤٩) الرسالة العددية: ٥.
- (٥٠) الحديد: ١٠.
- (٥١) الإفصاح: ١٥٥ - ١٥٦.
- (٥٢) الإفصاح: ١٧٧.
- (٥٣) الأعراف: ١٧٣.
- (٥٤) الحج: ١٨.
- (٥٥) الصحاح: (سجد)، والبيت لزيد الخيل يصف جيشاً، والأكم: جمع الإكام، وهي التلال.
- (٥٦) البيت للناطقة الذبياني، الديوان: ٩١، وفيه (قعوداً) بدل (سجوداً).
- (٥٧) فصلت: ١١.
- (٥٨) ق: ٣٠.
- (٥٩) الخصائص: ١: ٢٢، لسان العرب: (قول).
- (٦٠) ديوان عنترة: ٣٠، شرح المعلقات: ٢١٣.
- (٦١) لسان العرب (شكا)، وشرطه الثاني: صبراً جُميلي
- فكلانا مُبتلى
- (٦٢) المسائل السروية: المسألة الثانية، المسائل الحاجبية: المسألة الخامسة والأربعون.
- (٦٣) هود: ٢٩.
- (٦٤) هود: ٥١.
- (٦٥) الحجر: ٣٠ - ٣١.
- (٦٦) كتاب سيويو ١: ٤٢٨، المقتضب ٢: ٣١٩ و ٣٤٧ و ٤: ٤١٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٧١.
- وهو من مشطور الرمز المنسوب إلى جران العود، واسمه عامر بن الحارث.
- (٦٧) تصحيح الاعتقاد: ١١٨ - ١١٩.
- (٦٨) النساء: ٨٢.
- (٦٩) الأحزاب: ٧٢.
- (٧٠) مريم: ٩٠.
- (٧١) البقرة: ٧٤.
- (٧٢) الرعد: ٣١.
- (٧٣) يوسف: ٨٢.
- (٧٤) المسائل الحاجبية: المسألة الثانية والثلاثون.
- (٧٥) الأنعام: ١٢٥.
- (٧٦) الأعراف: ٤٣.
- (٧٧) القمر: ٤٧.
- (٧٨) السجدة: ١٠.
- (٧٩) تصحيح الاعتقاد: ٣٧.
- (٨٠) فصلت: ١١ - ١٢.
- (٨١) الإسراء: ٢٣.
- (٨٢) الإسراء: ٤.
- (٨٣) غافر: ٢٠.
- (٨٤) الزمر: ٦٩.
- (٨٥) يوسف: ٤١.
- (٨٦) تصحيح الاعتقاد: ٣٩.
- (٨٧) النساء: ١٠.
- (٨٨) تصحيح الاعتقاد: ٢١.